توظيف الأوزان العروضية في ترجيح الآراء والمسائل الخلافية في النحو والصرف والأصوات

د . عبدالعزيز بن محمد الحربي

ملخص بحث

عنوان البحث : توظيف الأوزان العروضية في ترجيح الآراء والمسائل الخلافية في النحو والصرف والأصوات .

يرى كثير من الباحثين أن علم العروض والقافية يختص بالأدب والنقد وأنه لا علاقة بينه وبين النحو والصرف وعلم الأصوات ،وفي هذا البحث حاولت أن أثبت أن هذا الرأي غير دقيق ، بل إن علم العروض والأوزان الشعرية - من عصر مؤلفه نحوي العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي ومن خَلَفَه من علماء النحو كالأخفش والمبرد والزجاج وابن السراج وابن جني - يلتصق التصاقاً قوي بعلم النحو والصرف والأصوات ،كما أن هؤلاء العلماء استخدموه في ترجيح بعض المسائل النحوية والصرفية والصوتية ؛ مما يجعلنا نعيد النظر في أدلة أصول النحو وأنه قد يضاف إليها الأوزان العروضية، لكنه يحتاج إلى نصوص في ثنايا الكتب وهذه هي الخطوة الثانية التي أسعى إلى إثباتها .

عملي في هذا البحث جمعت المسائل التي استخدم فيها النحويون الأوزان العروضية دليلاً؛ لأن استقامة البيت وزناً لا يختلف عليه اثنان، لكن النصوص السماعية قد تؤول أو تختلف روايتها فيضعف الاستدلال بها وأوضحت هذا الاستشهاد وموطنه وكيفية استخدامه. وهذا الاستدلال يعد من أقوى الأدلة الاستدلالية لكونه غير قابل للتأويل إذ لا يكون البيت موزوناً ومكسوراً في وقت واحد .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا أما بعد :

فإن من المسلم به في البحث في أقوال والنحويين وآرائهم ورود الخلافات النحوية ، ولكل رأي ومذهب أدلة يعتمدها ويستند عليها، لذا دأب النحويون في مناقشاتهم للمسائل النحوية وتحليل الآراء في المسائل الخلافية بالبحث عن الدليل، ولا قبول لرأي أو قول دون إيراد دليله ، وتحليله، ثم الحكم عليه إما بالقبول، أو الرد، أو التضعيف .

من أجل ذلك استدل النحويون بالأدلة المشتهرة من سماع، وقياس، وإجماع، واستصحاب ،وفي هذا البحث نذكر أحد أدلة النحويين في ترجيح بعض الآراء والمسائل الخلافية وهو ترجيح المسائل والآراء بالوزن العروضي ، أو الاستئناس به في تخريجها.

لم يرد هذا الدليل في كتب الأدلة النحوية، لكن مادته وأمثلته مأخوذة من الشعر الوارد عن العرب .

إن من المسلم به في الشعر قيامه على أوزان عروضية متفق عليها يعرف بها استقامة وزنه واختلاله وانكساره؛ إذ لا يكون البيت مستقيم الوزن ومختلاً في آن واحد ، ولا يعتري هذا الدليل –غالباً- تخريج أو تأويل عند الاستدلال به في الآراء المتقابلة ،كما يكون في بعض الأدلة، لكنه قد يأتي للاستئناس في ترجيح بعض الآراء والمسائل .

يقوم هذا الاستدلال على حذق علم العروض ومعرفته معرفة تامة، مما يؤكد على أهمية علم العروض للنحويين، وأن غير الملم بأوزانه قد لا يستوعب الدليل المستدل به .

ومع أن العروض علم يبحث في الشعر وأوزانه، مستقل عن النحو والتصريف والأصوات، لكن النحويين وظفوه لخدمة البحث

النحوي والصرفي وقضاياهما ومسائلهما، ورجحوا به بعض المسائل والآراء، واستأنسوا به في مواضع متفرقة في مناقشاتهم، فزادوا ارتباط علم العروض بالنحو مع ارتباط تأليفه بمبدعه ومستخرجه الخليل بن أحمد الفراهيدي أحد مؤسسي علم العربية.

تناثرت أمثلة هذا الاستدلال في مواضع من كتب بعض النحويين، لكن بعد جمع هذه المسائل تبين أن سيبويه من أوائل المستدلين به، ثم تابعه النحويون الخالفون له، ويعد ابن جني من أكثر النحويين استدلالاً به .

جمعت المسائل التي رجح بها النحويون آراءهم فيها بالأوزان العروضية، أو استأنسوا بها في مناقشاتهم، ورتبتها بحسب ترتيب ألفية ابن مالك، بادئاً بالنحوية منها ثم الصرفية ثم الصوتية .

أما ما يتعلق بتحرير المسائل فإني أوضح المسألة أولاً، وإن كانت خلافية أوضحت الآراء فيها مقتضبة، ثم أورد ما استدل به العالم ، وأكتب البيت كتابة عروضية متبعة بالوزن العروضي، ثم بالتفعيلات، مبيناً ما يصيبها من زحاف أو علة، موضحاً بحر البيت المستدل به، وكيفية استدلال العالم به ، مع تخريج الآراء المذكورة في المسألة وعزوها، وتخريج الأبيات من دواوين الشعراء أو المجموعات الشعرية، وإيضاح المصطلحات العروضية، ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج وأهمها، ثم قائمة بالمصادر والمراجع .

والله أسأل أن يوفقنا لما يحب ويرضى،وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

يعد الاستدلال للآراء النحوية والصرفية والصوتية من المسلمات في البحث النحوي، إذ لا يقبل الرأي دون دليله، وقد تنوعت أدلة النحويين في ذلك، ومن ذلك الاستدلال بالوزن العروضي ترجيحاً واستئناساً، وفيما يلي المواضع التي حصرتها مقسمة على ثلاثة أقسام :

أولاً : المسائل النحوية

١- رفع الاسم المتقدم مع عدم إشغال الفعل بضميره :

ذهب سيبويه في باب الاشتغال إلى اختيار نصب الاسم المتقدم إذا لم يشغل الفعل بضميره ، وأن رفعه دون إعمال الفعل في ضميره ضعيف (١).

وخالفه الفراء، فأوجب رفع الاسم المتقدم مع (كل) ولو لم يعمل الفعل في ضميره، نحو: كلهم ضربت، وجعله على معنى النفي، كأنك قلت : ما منهم أحد إلا ضربت، ومنع ذلك في غير (كل)، وأوجب النصب في قولهم : زيدٌ ضربت ، ومنع رفع (زيد) على تقدير كون الضمير محذوفاً(٢) .

وأورد سيبويه ثلاثة أبيات مستأنساً بها، وأنه قد رفع فيها الاسم المتقدم ولم يعمل الفعل في ضميره ، ومن ذلك قول أبي النجم :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخيارِ تدَّعي عليَّ ذنباً كُلُّه لم أصنعِ(٣)

فرفع الشاعر (كل) ولم يعمل الفعل في ضميره، مع أنه ليس مضطراً؛ إذ إن رفع (كل) أو نصبها لا يكسر البيت، وهذا ما استدل به سيبويه؛ فإنه نظر إلى وزن البيت عروضياً فوجد أن لام (كل) لن يتغير وزنها العروضي، فهي متحركة سواء ضمت، أم فتحت، يوضح ذلك تقطيع البيت؛ إذ هو من مشطور الرجز، وتقطيعه :

عَلَيَّ ذَنْ بَنْ كُلُّهُو لَمْ أَصْنَعِي(٤)

/ /٥/ / ٥/ ٥/ ٥/ / ٥/ ٥/ ٥/ /٥

متفعلن مستفعلن مستفعلن

فلو رفع الشاعر لام (كل) الثانية أو نصبها فستبقى محركة؛ إذ يقابلها المتحرك الأول في الوتد المجموع من (مستفعلن) .

من أجل ذلك ذهب سيبويه إلى جواز رفع الاسم المتقدم ولو لم يعمل الفعل في ضميره ، وأجاز ذلك في النثر، لكنه ليس هو الاختيار؛ لأن الشاعر لم يكن مضطراً فيقصر على الشعر، فلما لم يكن مضطراً جاز ذلك في النثر .